برنامج الأغذية العالمي

Programme Alimentaire Mondial

World Food Programme

Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي

الدورة السنوية

روما، 3-2013/6/6

مسائل أخرى

البند 13 من جدول الأعمال

تقرير عن الزيارة المشتركة التي قامت بها المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأغذية العالمي إلى بانكوك في تايلند وجمهورية اتحاد ميانمار

للعلم*

A

Distribution: GENERAL

WFP/EB.A/2013/13/Rev.1

DP/FPA/OPS-ICEF-UNW-WFP/2013/CRP.1/Rev.1

23 May 2013

ORIGINAL: ENGLISH

*وفقا لقرارات المجلس التنفيذي بشأن التسيير والإدارة التي اعتمدت في الدورة السنوية والدورة العادية الثالثة لعام 2000، فإن الموضوعات المقدمة للمجلس للعلم والإحاطة ينبغي عدم مناقشتها إلاّ إذا طلب أحد أعضاء المجلس ذلك تحديدا قبل بداية الدورة ووافق رئيس المجلس على الطلب على أساس أن المناقشة تتفق مع الاستخدام السليم لوقت المجلس .

طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الاطلاع على وثائق المجلس التنفيذي في صفحة برنامج الأغذية العالمي على شبكة الإنترنت على العنوان التالي: (http://executiveboard.wfp.org)

مذكرة للمجلس التنفيذي

هذه الوثيقة مقدمة للمجلس التنفيذي للعلم

تدعو الأمانة أعضاء المجلس الذين قد تكون لديهم أسئلة فنية تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة إلى الاتصال بموظف برنامج الأغذية العالمي المذكور أدناه، ويفضل أن يتم ذلك قبل ابتداء دورة المجلس التنفيذي بفترة كافية.

أمينة المجلس التنفيذي، أمانة المجلس التنفيذي: السيدة E. Joergensen رقم الهاتف: 066513-2603

للاستفسار عن توفر وثائق المجلس التنفيذي، يرجى الاتصال بوحدة خدمات المؤتمرات (هاتف: 066513-2645/2558).

Distr.: General
17 May 2013

Original: English

المجلس التنفيذي
لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

المجلس التنفيذي
لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة

المجلس التنفيذي
لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

المجلس التنفيذي
لبرنامج الأغذية العالمي

المجلس التنفيذي
لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع
الدورة السنوية 2013
3-14 يونيو/حزيران 2013، نيويورك
البند 17 من جدول الأعمال المؤقت (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة السكان)

المجلس التنفيذي
لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة
الدورة السنوية 2013
18-21 يونيو/حزيران 2013، نيويورك
البند 14 من جدول الأعمال المؤقت

المجلس التنفيذي
لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
الدورة السنوية 2013
25-27 يونيو/حزيران 2013، نيويورك
البند 5 من جدول الأعمال المؤقت

المجلس التنفيذي
لبرنامج الأغذية العالمي
الدورة السنوية 2013
3-6 يونيو/حزيران 2013
البند 13 من جدول الأعمال المؤقت

تقرير عن الزيارة المشتركة التي قامت بها المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأغذية العالمي إلى بانكوك في تايلند وجمهورية اتحاد ميانمار

أولا- مقدمة

1- اضطلع وفد مؤلف من 23 عضوا من المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) وبرنامج

الأغذية العالمي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة بزيارة ميدانية مشتركة إلى بانكوك في تايلند وجمهورية اتحاد ميانمار في الفترة من 7 إلى 18 مارس/آذار 2013. ويكمن الغرض من الزيارة في تعزيز فهم أعضاء المجالس التنفيذية لمدى انخراط منظمات الأمم المتحدة في البلد في هذا الوقت الحرج من انتقاله، والوسائل التي تتبعها المنظمات لتحديد موقعها والمساهمة في إنجاز البلد لأولوياته الوطنية المتمثلة في تحقيق التنمية المستدامة والأهداف الإنمائية للألفية والتغلب على التحديات التي تواجهه. واستعرض الوفد أيضا وظيفة ودور الفريق الإقليمي للأمم المتحدة في بانكوك في دعم أفرقة الأمم المتحدة القطرية والحكومات الوطنية في جميع أنحاء إقليم آسيا والمحيط الهادئ. وأتاحت الزيارة الميدانية للوفد فرصة متميزة للتعلم بشأن المسائل التشغيلية التي تواجه جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، وخاصة فيما يتعلق بتنفيذ القرار 226/67 بشأن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات.

2- وقد اختيرت ميانمار، وهي إحدى البلدان الأقل نموا، للزيارة الميدانية نتيجة الفرص والتحديات الإنمائية والإنسانية الفريدة التي تواجه البلد وسط فترة إصلاح سياسي واجتماعي واقتصادي سريع وكبير وإصلاح للقطاع العام. وتبذل حكومة ميانمار جهودا لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ولتحسين حياة شعبها. ويمكن أن تؤدي الأمم المتحدة دورا هاما في تقديم دعم متسق وفعال إلى الحكومة الوطنية من أجل تحقيق أولوياتها وأهدافها عبر مجموعة متنوعة من البرامج والسياقات – التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والإصلاح السياسي، والإغاثة الإنسانية، وبناء السلام ما بعد الصراع.

3- وزار الوفد أولا المقر الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ في بانكوك في تايلند، حيث التقى مع فريق المدراء الإقليميين لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، والفريق العامل المواضيعي الإقليمي المعني بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وموظفين من المكاتب الإقليمية للصناديق والبرامج الستة. وفي ميانمار، عقدت اجتماعات مع مجموعة من أصحاب المصلحة من الحكومة والبرلمانيين بمن فيهم نائب الرئيس وكبار الوزراء ونواب الوزراء والمتحدثون باسم مجلسي البرلمان والبرلمانيون وكبار القضاة والسلطات المحلية على مستوى الولايات والبلدات. كما التقى الفريق مع منظمات المجتمع المدني والشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف في التنمية، ومؤسسات القطاع الخاص وفريق الأمم المتحدة القطري، وزار مكاتب الأمم المتحدة القطرية ذات الصلة.

4- وشملت الزيارات الميدانية مجموعة من المشروعات الخاصة بالوكالة ومشروعات مشتركة في بلدة تانلين (منطقة يانغون)؛ وبلدات ماندالاي، ويزغايو، ونيونغ يو، وباكوكو (المنطقة الجافة الوسطى)؛ وبلدات سيتوي وبوكتاو (ولاية راخين)؛ وبلدات كالاو، وتونغيي، ونيونغ شوي وهسيهنغ (ولاية شان الجنوبية).

5- وأعرب ممثلو المجالس التنفيذية عن امتنانهم لحكومة وشعب ميانمار على كرم ضيافتهم وعلى إتاحة الفرصة للتعلم من الحالة الفريدة لهذا البلد. وأعربوا عن تقديرهم الحار أيضا لفريق الأمم المتحدة القطري في يانغون والفريق الإقليمي لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في بانكوك لتنظيم برنامج شامل ومعد إعدادا جيدا، ولإجراء جميع الترتيبات اللازمة.

ثانيا- سياق التنمية في ميانمار وإقليم آسيا والمحيط الهادئ

6- إن ميانمار بلد في مفترق طرق. ومنذ إجراء أول انتخابات منذ 20 سنة في عام 2010، يضطلع البلد بعملية انتقال ثلاثي المجالات – سياسي واقتصادي واجتماعي – مع مبادرات إصلاح سريعة واسعة النطاق تحت إدارة الرئيس ثين سين. وشكلت الانتخابات الفرعية البرلمانية التي جرت في أبريل/نيسان 2012

مرحلة رئيسية في التحول الديمقراطي. ونتيجة لذلك، أصبحت الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية أكبر أحزاب المعارضة في البرلمان، حيث انتُخِب أونغ سان سو كيي و42 مرشحا آخر من الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية.

7- ولا يزال الاقتصاد يتحرر، بما في ذلك من خلال الإصلاح النقدي وإصدار قانون جديد بشأن الاستثمار الأجنبي، وفي أواخر عام 2012، أعلن الرئيس مرحلة ثالثة من الإصلاحات تشمل الالتزام بحوكمة رشيدة من خلال تحسين الإدارة العامة ومكافحة الفساد. ورفعت العديد من الدول في عام 2012 نظم العقوبات المفروضة على ميانمار ويتطلع البلد إلى تعزيز العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية مع الدول الأخرى، وخاصة جيرانه في رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

8- وبحلول مارس/آذار 2013، كانت الحكومة قد توصلت إلى اتفاق بشأن وقف إطلاق النار مع 10 من الجماعات المسلحة من غير الدول البالغة 11 جماعة في البلد. غير أن الصراع استمر في ولاية كاشين، وأدى الاندلاع الخطير للعنف الطائفي في ولاية راخين إلى انتهاكات لحقوق الإنسان وأزمة إنسانية كبرى في تلك الولاية. وأنشئت لجنة لصنع السلام تقدم تقاريرها إلى رئيس الجمهورية وتحظى بدعم مركز ميانمار الجديد للسلام.

9- ووسط مثل هذه البيئة السياسية والاقتصادية المتغيرة تغيرا كبيرا، فإن حالة ميانمار تتضمن مجموعة فريدة ومعقدة من الفرص والتحديات. ولدى البلد إمكانات نمو كبيرة، ويمتلك مجموعة متنوعة غنية من الموارد الطبيعية، وقاعدة زراعية غنية ومتنوعة، ووصول مفتوح إلى البحر وموقع جغرافي استراتيجي بين جنوب وشرق آسيا. ومن الناحية الأخرى، فإن هذا النمو غير متساو، حيث إن هناك فجوة كبيرة بين الفقر في المناطق الريفية والحضرية وتفاوتات ملحوظة في التنمية البشرية بين الولايات والمناطق الأربع عشرة، ولا سيما تلك المتضررة من الصراع. كما أن ميانمار عرضة للكوارث الطبيعية وعرضة لآثار تغير المناخ. وهناك حاجة ملحة إلى معالجة نقص البيانات والإحصاءات الموثوقة.

10- وتعمل الحكومة على الوفاء بالتزامها بالأهداف الإنمائية للألفية، فضلا عن التزاماتها بموجب الصكوك الدولية، بما في ذلك اتفاقية حقوق الطفل واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وتعهدت الحكومة بخفض الفقر من 26 في المائة إلى 16 في المائة بحلول عام 2015 (على الرغم من أن هذه الأرقام قد تكون غير صحيحة نتيجة نقص البيانات) والخروج من فئة أقل البلدان نموا بحلول عام 2020. وفي يناير/كانون الثاني 2013، عقدت الحكومة - بدعم من الأمم المتحدة - أول منتدى للتعاون الإنمائي في ميانمار، ونتج عنه اتفاق ناي بيي تاو للتعاون الإنمائي الفعال.

11- وتواجه الجهات الفاعلة في المجال الإنمائي العاملة في ميانمار أساسا طائفة عريضة من الحالات الإنمائية التي تمثل تحديات مختلفة جدا وتتطلب استجابات مختلفة جدا. ذلك أن سياق المدن الكبيرة مثل يانغون وماندالاي يشبه سياق البلدان المتوسطة الدخل ذات النمو الكبير، في حين تعكس العديد من المناطق الريفية بشكل أفضل فئة أقل البلدان نموا التي يقع فيها البلد والحاجة إلى تعزيز القدرات الإنتاجية للتغلب على القيود الهيكلية. ولا تزال بعض المناطق المحددة (خاصة راخين وكاشين) لديها احتياجات إنسانية كبيرة، في حين أن عددا من الولايات الأخرى خارجة للتو من عقود من الصراع وتحتاج إلى المساعدة في مجالي التسريح وبناء السلام. وبالمثل هناك مناطق في جميع أنحاء البلد تعاني من مستويات مرتفعة جدا من الفقر وتتطلب تنمية

البنية الأساسية (خاصة الطاقة والمياه والصرف الصحي)، والحد من مخاطر الكوارث، وتنمية رأس المال البشري. وهذا التنوع في السياقات التي تشهده ميانمار يمثل تحديا حقيقيا للحكومة وللجهات الفاعلة في مجال التنمية، مثل الأمم المتحدة، ويسلط الضوء على الحاجة إلى وجود مجموعة واسعة من التدخلات الاستراتيجية والمستهدفة على المستوى الوطني ومستوى الولايات/الأقاليم والبلدات.

12- ونظر الوفد أيضا في السياق الإقليمي في آسيا والمحيط الهادئ، وهو إقليم يضم نحو 60 في المائة من سكان العالم، ناهيك عن تنوعه ثقافيا وسياسيا واقتصاديا. وعلى الرغم من هذا التنوع، هناك بعض أوجه التشابه في التحديات التي تواجه الإقليم.

13- وقدمت مساعدة في تحليل المسائل الحرجة الذي يركز على تحقيق النتائج، فضلا عن مساعدة تقنية ومساعدة في مجال بناء القدرات إلى 62 دولة عضوا في الإقليم من خلال أكبر لجنة إقليمية للأمم المتحدة، وهي لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، ووكالات وصناديق الأمم المتحدة الإقليمية. وهناك أيضا، في إقليم آسيا والمحيط الهادئ، عدد من الأطر الإقليمية ودون الإقليمية التي تحفز التعاون – وخاصة التعاون الاقتصادي – بين الدول الأعضاء. وتشتمل هذه الأطر على رابطة أمم جنوب شرق آسيا، ورابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، ومنتدى جزر المحيط الهادئ.

ثالثا- الملاحظات بشأن عمل جهاز الأمم المتحدة الإنمائي والدروس المستفادة

14- بالنظر إلى السياق الإنمائي المعقد والمتغير في ميانمار، والقيود السابقة على ولايات بعض وكالات الأمم المتحدة، خلص الوفد إلى أن كل عضو من أعضاء فريق الأمم المتحدة القطري يعمل عملا جادا ويحرز تقدما جيدا في إعداد برامج التنمية، وبناء علاقات عمل مع الحكومة وأصحاب المصلحة الآخرين، وتقديم المساعدات الإنسانية العاجلة. ومثلما تمر الحكومة بعملية إصلاح، فإن فريق الأمم المتحدة القطري يمر حاليا بمرحلة انتقالية إذ يتحرك نحو التنمية والعمليات الإنسانية في البلد، بعد رفع العقوبات، بدون قيود بالتشاور الكامل مع الحكومة وبما يُكمل الشركاء في التنمية، الذين لم يبدأ العديد منهم، مثل البنك الدولي ومصرف التنمية الآسيوي، سوى الآن في إعادة تنفيذ برامج في ميانمار.

15- وتتطور علاقة الأمم المتحدة بالحكومة بسرعة، خصوصا بعد رفع القيود المفروضة على ولاية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من قبل المجلس التنفيذي والاتفاق على برنامج قطري معياري في يناير/كانون الثاني 2013. ويبدو أن أنشطة الأمم المتحدة تتواءم بشكل جيد مع الأولويات الحكومية، ويعمق أعضاء فريق الأمم المتحدة القطري عملهم مع الوزارات الوطنية المعنية ومع المسؤولين الحكوميين على مستويي البلدات والمجتمعات المحلية. وستتزايد أهمية الحكومات على مستوى الولايات/الأقاليم مع استمرار عملية اللامركزية. كما يتزايد استخدام الأمم المتحدة للنظم الحكومية لتقديم الخدمات، وأدى فريق الأمم المتحدة القطري دورا رئيسيا في دعم الحكومة في تنظيم أول منتدى للتعاون الإنمائي في ميانمار في يناير/كانون الثاني 2013، الذي شاركت فيه مجموعة من الشركاء في التنمية لدراسة خيارات السياسات وتحسين المواءمة مع الأولويات الحكومية.

16- غير أن هناك المزيد من العمل الذي يتعين القيام به لضمان ملكية الحكومة الوطنية لبرامج عمل الأمم المتحدة. ولا يستخدم فريق الأمم المتحدة القطري إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في ميانمار – وبدلا من ذلك فإن لديه إطار استراتيجي للفترة 2012-2015 أُعد قبل العديد من الإصلاحات الوطنية الحالية الجارية ولا يتضمن الشراء من الحكومة. وهناك حاجة إلى المزيد من العمل لتمكين الحكومة من تحديد نقاط القوة النسبية لمنظومة الأمم المتحدة وقيمتها في دعم أهدافها الإنمائية، وتوفير القيادة لعمليات التخطيط التي تقوم بها الأمم المتحدة. وبالمثل، على الأمم المتحدة أن تحسن تقاسم المعلومات والشفافية مع كل من الحكومة الوطنية ودون الوطنية وأعضاء البرلمان، فضلا عن عامة الجمهور من أجل بناء الشرعية والملكية وروح من الشراكة.

17- وقد أدت الإصلاحات التي بدأتها ميانمار إلى زيادة تدفق المساعدة الإنمائية الرسمية وتزايد تواجد الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف. ويحظى ذلك بالترحيب ولكنه يؤدي إلى بعض التحديات التي يجب التغلب عليها. وينبغي أن تكون إعادة انخراط البنك الدولي ومصرف التنمية الآسيوي مكملة لمل منظومة الأمم المتحدة في مجالات أساسية. كما أن الإصلاحات تفتح المجال للمزيد من الأنشطة الإنمائية المركزة من قبل منظومة الأمم المتحدة بالنظر إلى إمكانية دخول جهات أخرى الآن. وهذا يعني أيضا أنه يتعين على منظومة الأمم المتحدة أن تتكيف من وضع عملت فيه الأمم المتحدة إلى حد بعيد بوصفها الجهة المانحة الوحيدة والرئيسية إلى وضع يشمل العديد من الجهات المانحة الكبيرة الأخرى. ويتوقع الشركاء في التنمية أن تستغل منظومة الأمم المتحدة تواجدها الطويل في البلد وتؤدي دورا رئيسيا في تيسير عملية شاملة تقودها الحكومة للتنسيق بين الجهات المانحة. وتعتبر الخطط التي تهدف إلى إنشاء هيكل يتسم بالمزيد من الصفة الرسمية للتنسيق بين المانحين، كل من الجهات الفاعلة الثنائية والمتعددة الأطراف، بموجب إطار الملكية الحكومية ضرورية ويتيعن وضعها بسرعة. وينبغي أن يشمل هذا الهيكل أيضا جهات مانحة غير تقليدية وأصحاب مصلحة آخرين. وأبلغت عدة جهات مانحة الوفد بأن الصناديق الاستئمانية المتعددة المانحين تعتبر آليات هامة لتقديم المعونة في ميانمار.

18- ويمكن أن تؤدي الأمم المتحدة دورا متميزا في تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في ميانمار، وخاصة تقاسم المعرفة والدروس وأفضل الممارسات من البلدان الأخرى في آسيا والأقاليم الأخرى. ويعتبر انخراط الأمم المتحدة حاليا في هذه المنطقة محدودا ويمكن القيام بالمزيد من العمل لتحديد فرص لمثل هذا التعاون عبر جميع مجالات خطة التنمية الوطنية ولدعم التنمية المستدامة. ورحب الوفد باستعداد فريق الأمم المتحدة القطري لإنشاء فرقة عمل لتحديد مبادرات واعدة للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي التي يمكن تقديمها إلى حكومة ميانمار، مع مراعاة أولوياتها الوطنية.

19- كما تتطور الشراكات بين الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية ومجموعات المجتمع المدني والقطاع الخاص مع الفرص التي تتفتح. ويُرحب بمشاركة المنظمات غير الحكومية في الأفرقة العاملة المواضيعية، ولكن هناك حاجة إلى الوصول بشكل استباقي إلى الأفرقة الأخرى لتيسير زيادة الحوار والشفافية والتعاون. وستستفيد منظمات المجتمع المدني من الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة في مجالي بناء القدرات والدعوة المشتركة. ويمكن أن تؤدي المنظمات غير الحكومية دورا متميزا في ضمان الاستدامة طويلة الأجل لبعض المشروعات على مستوى المجتمعات المحلية التي تنسحب منها الأمم المتحدة الآن.

20- ومع رفع القيود المفروضة على برنامج الأمم المتحدة في ميانمار، هناك أيضا فرص ليستخدم فريق الأمم المتحدة القطري بشكل متزايد نُهجا متكاملة ومشتركة، وليعمل على تحقيق المزيد من الاتساق عبر جميع الوكالات، بما في ذلك بشأن تحديد الأولويات والتقييم. ورحب الوفد بعمل فريق الأمم المتحدة القطري الذي يهدف إلى تعزيز تحديد الموقع المشترك، ولكنه لاحظ أن الوكالات تخطط وتنفذ البرامج إلى حد كبير على أساس فردي. وينبغي تجنب النُهج الفردية. وهناك مجال لتعزيز التنسيق على مستوى البرامج في قطاعات معينة وبشأن مسائل شاملة لعدة قطاعات، فضلا عن تعزيز التكامل في المشروعات على مستوى البلدات أو المجتمعات المحلية. ويركز الإبلاغ عن النتائج على المستوى القطري أساسا على النتائج والأنشطة بدلا من الحصائل - وهي حالة ليست فريدة بميانمار.

21- وتعتبر وظيفة المنسق المقيم ذات أهمية حاسمة في بيئة ميانمار الإنمائية المعقدة والانتقالية. ويمكن أن يؤدي المنسق المقيم دورا رئيسيا في تعزيز حوار السياسات الاستراتيجية مع الحكومة وغيرها من أصحاب المصلحة في التنمية لضمان الاتساق وتحديد الموقع الاستراتيجي العام لفريق الأمم المتحدة القطري، وتوجيه تنفيذ الإطار الاستراتيجي للأمم المتحدة. وتشتمل الإنجازات الهامة للمنسق المقيم وفريق الأمم المتحدة القطري في هذا الصدد على إعداد ورقة لخيارات سياسات التنمية وعقد مؤتمر مرتبط بذلك في عام 2012، وتقديم دعم إلى منتدى التعاون الإنمائي الأول في ميانمار، المؤدي إلى اعتماد اتفاق ناي بي تاو الرائد للتعاون الإنمائي الفعال، ودعم أول تقرير لميانمار عن الأهداف الإنمائية للألفية منذ عام 2006.

22- وخلص الوفد إلى أن مكتب المنسق المقيم به عدد مناسب من الموظفين مقارنة ببعض البلدان الأخرى، بما في ذلك الموظفون الممولون من قبل الجهات المانحة الثنائية. غير أنه أشير إلى عدم تقاسم التكاليف بين أعضاء فريق الأمم المتحدة القطري في ميانمار كعائق أمام تعزيز التنسيق في مكتب الأمم المتحدة القطري. ويؤدي عدم وجود تمويل مرن إلى آثار سلبية محتملة لأنشطة البداية/التحضير المشتركة لفريق الأمم المتحدة القطري. ومن بين الأسباب المقدمة لذلك هو عدم وجود اتفاق شامل بين وكالات الأمم المتحدة على التقاسم في المستقبل لأعباء مكتب الأمم المتحدة لتنسيق العمليات الإنمائية/صندوق الأمم المتحدة للتنسيق القطري، الذي يجري حاليا التفاوض بشأنه.

23- ويتطلب حاجز الفصل بين مهام وظيفة المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية وبين مهام وظيفة الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بما في ذلك التقسيم الواضح لخطوط العمل والمساءلة، المزيد من التعزيز. ومن شأن تعيين مدير قطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام 2012 أن يُمكّن المنسق المقيم من التركيز على الموقع الاستراتيجي لفريق الأمم المتحدة القطري، والمنظمات الأعضاء فيه، ويقيد دوره كممثل مقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على التوجيه العام. وتثير معضلة الفصل بين المهام هذه مرة أخرى مشكلة عدم وجود اعتماد واعتراف رسمي من الحكومة بالمنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية والمدير القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على التوالي.

24- ونتيجة لوجود مكتب الأمم المتحدة "للمساعي الحميدة للأمين العام" في ميانمار، والذي يترأسه المستشار الخاص للأمين العام، فلم يكن تقسيم الأدوار بين المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية والمستشار الخاص فيما يتعلق بالاتصال بالحكومة واضحا بالنسبة للوفد في بعض الحالات.

25- وبعد اجتماعات عقدت في بانكوك، وافق الوفد على أن المكاتب الإقليمية لفرادى وكالات الأمم المتحدة والفريق الإقليمي لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية أدت دورا هاما في نشر المعايير الدولية بشأن صياغة السياسات وتنفيذ المشروعات، من أجل خدمة إقليم آسيا والمحيط الهادئ بغية التغلب على التحديات التي تواجه الإقليم وتعزيز نقاط قوته. وهذا يشمل: توفير الخبرة التقنية، التي قد لا تكون متاحة على الصعيد القطري؛ ودعم صياغة أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية؛ وتقييم أداء المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية؛ وتقاسم أفضل الممارسات بين الأفرقة القطرية؛ وإسداء مشورة سياساتية استراتيجية بشأن مسائل على مستوى الإقليم مثل العمل في البلدان المتوسطة الدخل والتحضر والحد من مخاطر الكوارث. وأبرزت الزيارة أيضا أهمية تعاون الأمم المتحدة مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا ومنتدى جزر المحيط الهادئ والمنظمات الإقليمية الأخرى، وإمكانيات لمزيد من دعم الأمم المتحدة للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. ويمكن أن تؤدي المكاتب الإقليمية أيضا دورا رئيسيا أكبر في تنفيذ البرامج التي تغطي جميع أنحاء الإقليم والتي تتعلق بالالتزامات السياساتية مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وخاصة في البلدان التي يكون تواجدها فيها محدودا أو التي ليس لها فيها أي تواجد.

26- وأعرب الوفد عن سروره بدور الفريق العامل المواضيعي المعني بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في بانكوك، الذي قدم مثالا على كيفية عمل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية الإقليمية معا لضمان تحقيق المساواة بين الجنسين بوصفها مسألة شاملة في التخطيط بين الوكالات وتنفيذ البرامج في جميع أنحاء الإقليم. واشتملت النتائج الرئيسية التي تحققت على تعزيز الاتساق الاستراتيجي بشأن السياسات المتعلقة بالعنف ضد المرأة في الإقليم، وتقاسم المعرفة بشكل ممنهج.

رابعا- الملاحظات بشأن البرمجة في الأمم المتحدة والدروس المستفادة

النمو الشامل والحد من الفقر

27- تتمتع ميانمار بموقع جغرافي متميز وبسواحل ممتدة وأراضي خصبة ووفرة من الموارد الطبيعية. ولدى البلد إمكانات زراعية كبيرة، وسكان منتجين في سن العمل. وعلى الرغم من ذلك، فإن ميانمار أقل نموا بكثير من جيرانها الذين يحققون نموا سريعا، ويبلغ متوسط نموها الاقتصادي 5 في المائة، ونصيب الفرد من الدخل قدره نحو 702 دولار أمريكي. ومستويات الفقر مرتفعة حاليا إذ تبلغ نحو 26 في المائة من السكان، ويبلغ فقر الغذاء حوالي 5 في المائة. وتهدف الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية وتخفيف وطأة الفقر إلى خفض معدل الفقر من 32 في المائة في عام 2005 إلى 16 في المائة بحلول عام 2015. وفي حين أن هناك دلائل على أن الفقر ينخفض، هناك أوجه عدم مساواة إقليمية كبيرة وآخذة في الاتساع، حيث إن معدلات الفقر في المناطق الريفية ضعف معدلاتها في المناطق الحضرية. وتعاني المناطق الحدودية النائية التي تسكنها أساسا مجموعات الأقليات الإثنية في ميانمار والمناطق الخارجة من الصراع من الفقر بشكل خاص.

28- وشدد الوزراء وأعضاء البرلمان، خلال الاجتماعات مع أعضاء الوفد، على أهمية تمكين النمو الاقتصادي المتسارع والحد من الفقر، وسلطوا الضوء على أولويات الحكومة التسع: الإنتاج الزراعي؛ والثروة الحيوانية ومصايد الأسماك؛ والإنتاجية الريفية والصناعات المنزلية؛ والتعليم التقني؛ ومؤسسات الادخار البالغ الصغر والائتمان؛ والتعاونيات الريفية؛ والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية الريفية؛ والطاقة في المناطق الريفية؛

وحفظ البيئة. وأشار البعض إلى التنمية الزراعية بوصفها ذات أهمية خاصة. وتدر الزراعة حاليا نسبة 43 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي و54 في المائة من فرص العمل في ميانمار. غير أن الإنتاجية الزراعية والنمو الزراعي تقيدا بعدد من العوامل، بما في ذلك ضعف البنية التحتية، وعدم كفاية الاستثمار في الري، وعدم كفاية نشر التكنولوجيا وتقديم الدعم التقني إلى المزارعين، وعدم تناسق السياسات وعدم وجود حقوق واضحة المعالم لحيازة/شغل/ملكية الأراضي. وفي هذا الصدد، أقر بصفة خاصة بالتزام الحكومة بالحفاظ على المزارع الصغيرة والمتوسطة الحجم كمسألة ذات أولوية.

29- وبموجب الإطار الاستراتيجي للأمم المتحدة، شرع فريق الأمم المتحدة القطري في دعم الأولويات والسياسات والاستراتيجيات والبرامج والميزانية الوطنية للتنمية في ميانمار لتكون شاملة وموجهة نحو النمو وتتصدي للتفاوت وعدم المساواة بين الأقاليم والمجموعات وفيما بينها. وعلاوة على ذلك، يركز فريق الأمم المتحدة القطري على تحسين سبل كسب العيش، والمؤسسات وفرص العمل والأمن الغذائي والتغذوي للفئات الأكثر ضعفا في المناطق الريفية، فضلا عن الحصول على التمويل الريفي. وهناك فرص هائلة أمام الأمم المتحدة لدعم النمو والحد من الفقر في ميانمار؛ وسيتمثل التحدي في تركيز العمل بطريقة مستدامة ووفقا للمزايا النسبية. ولدى الأمم المتحدة شبكة واسعة في القرى الريفية والبلدات أساسا نتيجة التواجد طويل الأمد في البلد لليونيسف وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومبادرة التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التي قدمت دعما حاسما لسبل كسب العيش على المستوى الشعبي من عام 1993 إلى عام 2012. وبما يتماشى مع قرار مؤخر للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، سيزال تدريجيا هذا النهج من أجل التركيز أكثر على تعزيز الحوكمة المحلية وقدرة الحكومة على تعزيز تقديم الخدمات المحلية. ولاحظ الوفد عددا من مشروعات المجموعة التي تهدف إلى الاعتماد على الذات في إطار هذه المبادرة التي كانت في طور الإزالة التدريجية. ويعتبر هذا الأمر واعدا لأنه من المهم أن تبدأ الأمم المتحدة في التحرك بشكل متزايد نحو المزيد من العمل بشأن السياسات إلى أعلى مع الحكومة على المستويات الوطنية ودون الوطنية والمحلية، وأن تسلم بعض العمل على مستوى المجتمعات المحلية إلى جهات فاعلة أخرى. غير أنه من المهم أن يكون هذا التحول مدروسا بشكل جيد ومستداما، وأن تركز الأمم المتحدة على المناطق الأشد احتياجا والأكثر أهمية.

30- ويوجه معظم التمويل نحو القضاء على الفقر المدقع والجوع من خلال الصندوق الاستئماني لسُبل المعيشة والأمن الغذائي، الذي تأسس في عام 2009 ويديره مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. وحتى الآن، قدم هذا الصندوق الاستئماني مساعدة إلى 1.5 مليون شخص (أكثر من 3 في المائة من سكان ميانمار) ووصل إلى أفقر وأضعف الأسر الريفية. غير أنه ينبغي مواصلة استعراض هذه الطرائق لضمان أن تظل ذات صلة ومناسبة في دعم أهداف النمو ذات الأولوية للحكومة من خلال بناء القدرات. ومع توسيع البنك الدولي ومصرف التنمية الآسيوي لنطاق عملياتهما في ميانمار، سيكون من المهم ألا تكون هناك ازدواجية في القطاعات الرئيسية، بما في ذلك التمويل البالغ الصغر.

الإنصاف في الحصول على خدمات اجتماعية جيدة

31- يسلم فريق الأمم المتحدة القطري في ميانمار بمسألة ضمان حصول الجميع على خدمات اجتماعية جيدة كشرط أساسي لإقامة مجتمع شامل ومنصف. وفي حين تظهر البيانات الرسمية بعض التحسينات في الالتحاق بالتعليم ومتوسط العمر المتوقع، فلا تزال هناك تحديات كبيرة فيما يتعلق بالحصول على التعليم الجيد

والحصول على خدمات الرعاية الصحية وتوافرها بما في ذلك الصحة الإنجابية، والوصول إلى المياه والصرف الصحي واستخدامهما المستدام. ونقلت هذه التحديات بالإجماع إلى الوفد من قبل الحكومة وأصحاب المصلحة من غير الحكومة. وعلى الرغم من الزيادات في الإنفاق الحكومي في قطاعي الصحة والتعليم في الفترة 2012-2013، فإن الاستثمار المالي الوطني لا يزال محدودا، حيث يستأثر التعليم بنسبة 4.9 في المائة والصحة بنسبة 3 في المائة فقط من الميزانية الحالية. وتعمل الأمم المتحدة مع الحكومة على زيادة الأولوية الممنوحة لهذه القطاعات من أجل سد الفجوة في الخدمات الاجتماعية الأساسية، وخاصة بين المناطق والمجموعات الإثنية المختلفة.

32- وهناك حاجة عاجلة إلى إجراء إصلاحات هيكلية في قطاعي الصحة والتعليم، ليس لتوسيع نطاق النظم فحسب، ولكن لتوفير جودة الخدمة المطلوبة لبناء رأس المال البشري اللازم للحد من الفقر. وتعمل الأمم المتحدة مع الوزارات ذات الصلة في دعم الخطط الاستراتيجية الوطنية وتحسين جمع البيانات وتحليلها ونشرها واستخدامها على مستوى البلدات. وسيكون من المهم أن تعمل منظومة الأمم المتحدة من أجل تعزيز قدرة الحكومة على تقديم خدمات عالية الجودة، بما في ذلك من خلال تعزيز القيادة المؤسسية والنظم الإدارية ذات الصلة.

33- وزار الوفد عددا من العيادات الصحية ومواقع التعليم غير النظامي في المنطقة الجافة الوسطى وفي جنوبي ولاية شان. وكان من الواضح أن هناك حاجة إلى دعم مستمر لمثل هذه المشروعات على المستوى المحلي. ويرى التعليم غير النظامي بوصفه أساسيا في توفير فرص للأطفال الذين تركوا الدراسة أو لم يذهبوا إلى المدرسة أبدا لأسباب متنوعة — بما في ذلك الفقر أو الهجرة أو الصراع الاجتماعي. وينبغي توسيع مثل هذا النموذج لتجنب المزيد من الانخفاض في معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة.

34- وكثيرا ما دعم صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسف العمل في نفس العيادات، ولكن لم يكن الحال كذلك دائما، وكان من الواضح أن هناك القليل من التخطيط المشترك أو البرمجة المشتركة عبر الوكالات، بما في ذلك على مستوى الحكومة الوطنية.

35- والأمم المتحدة من المشاركين الرئيسيين في الفريق العامل المواضيعي المعني بالتعليم وهو آلية التنسيق الرئيسية التي تجمع الحكومة والمنظمات المتعددة الأطراف والمنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية معا. ويؤدي هذا الفريق دورا حاسما في السماح بإجراء حوار بشأن السياسات الاستراتيجية والدعوة للمزيد من الإنصاف في الوصول إلى التعليم. وقال ممثلو الحكومة للوفد إنهم يقدرون التعاون الفعال لمنظومة الأمم المتحدة، ولا سيما اليونيسف، في هذا القطاع. ويمكن تكرار آلية التنسيق هذه عبر القطاعات الأخرى، وخاصة في قطاع الصحة. ويبدو أن التنسيق بين الجهات المانحة والأمم المتحدة في قطاع التعليم جيدا نسبيا، ويشمل دروسا محتملة للقطاعات الأخرى.

36- وعلى الرغم من بعض التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالصحة، فلا تزال هناك بعض التحديات الكبيرة التي لا يزال يتعين التغلب عليها، وخاصة فيما يتعلق بخفض معدل وفيات الأطفال حديثي الولادة والأمهات وسوء تغذية الأم والطفل، وتلبية الاحتياجات في مجال الصحة الإنجابية، وخاصة للشابات والمراهقات، وزيادة فرص الحصول على مياه نظيفة وصرف صحي سليم. كما يمثل ارتفاع معدلات انتشار فيروس نقص المناعة البشرية، وخاصة بين النساء الحوامل والفئات المعرضة للخطر تحديا كبيرا. وهناك

حاجة إلى زيادة البرمجة المشـتركة عبر وكالات الأمم المتحدة لمعالجة هذه المسـائل، اسـتنادا إلى العمل الجاري بالفعل، بما في ذلك عن طريق فريق الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

37- ويعتمد قطاعا التعليم والصحة حتى الآن إلى حد كبير على التمويل من الجهات المانحة، وخاصة من خلال صـندوق التعليم والصـناديق الثلاثة للأهداف الإنمائية للألفية، التي تديرها اليونيسـف ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشـاريع، على التوالي. وهناك حاجة إلى الابتعاد عن الاعتماد على التمويل من الجهات المانحة في هذين القطاعين، من اجل عدم تقويض الاستدامة الطويلة الأجل للخدمات الاجتماعية. وقد أدى انخفاض الإنفاق العام في قطاع الصحة أيضا إلى وجود هيكل صحي وطني هش وأكثر من 80 في المائة من إجمالي الإنفاق على الرعاية الصحية يكون من مدفوعات من خارج الجيب.

38- وفي أعقاب المؤتمر الوطني لعام 2012 بشأن خيارات السياسات الإنمائية، عقدت حكومة ميانمار أول مؤتمر للبلد بشأن الحماية الاجتماعية. وكان هذا المؤتمر فرصة لرفع الوعي بين صناع السياسات بأهمية بناء نظم الحماية الاجتماعية، وهي ليسـت قوية في ميانمار، للتخفيف من أثر الفقر على الأسـر وتعزيز حصـائل التنمية للأطفال. ورأى الوفد أن هناك مجالا للمزيد من العمل من قبل الأمم المتحدة، إلى جانب الوزارات ذات الصلة، للتأثير على التشريعات وصنع السياسات للمساعدة في وضع حجر الأساس المتفق عليه في المؤتمر، لدعم إنشاء نظام للحماية الاجتماعية على المستوى الوطني.

الحد من مخاطر الكوارث وتغير المناخ

39- شأنها شأن العديد من البلدان الأخرى في إقليم آسيا والمحيط الهادئ، تتعرض ميانمار لأخطار طبيعية متعددة بشـكل متكرر ومتزايد وتكون ضـعيفة أمامها. وبالمثل، يؤثر تغير المناخ على التنوع البيولوجي والموائل والموارد الطبيعية لميانمار، في حين أنه يرتبط أيضا بزيادة تواتر الكوارث والظواهر الجوية الشديدة. وبعد إعصار نرجس في مايو/أيار 2008، أُحرز تقدم بشـأن صـياغة وثائق السـياسـات وخطط العمل مثل خطة عمل ميانمار بشـأن الحد من مخاطر الكوارث والأمر الدائم بشـأن إدارة الكوارث. ويجري أيضـا إعداد خطط مثل الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة وخطة العمل الوطنية للتكيف مع تغير المناخ بغية وضع الترتيبات والأطر المؤسسية للتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره.

40- ويشتمل إطار عمل الأمم المتحدة الاستراتيجي لميانمار على حصائل بشأن الحد من مخاطر الكوارث وتغير المناخ من المقرر أن يدعمها الفريق القطري على ثلاثة مستويات: المستوى الوطني/السياساتي؛ والمستوى المؤسـسـي/مستوى النظم؛ ومستوى المجتمعات المحلية. وكانت مسـاهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في هذه الحصائل الثلاث محدودة في الماضي بالولاية المقيدة للمنظمة في ميانمار، ولكن يشتمل البرنامج القطري الجديد للمنظمة على زيادة التركيز على هذا المجال، بما في ذلك إسداء المشورة بشأن السياسات على المستويين الوطني ودون الوطني. وهناك فريق عامل مواضـيعي معني بهذه المسـائل أيضـا ويترأسـه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وActionAid.

41- ولم ير الوفد أو يستمع إلى أي شيء يذكر عن مجال التركيز هذا أثناء الزيارة، ويبدو وأنه يتطلب المزيد من الاهتمام من جانب الأمم المتحدة. وينبغي أن يكون الحد من مخاطر الكوارث جزءا لا يتجزأ من جميع برامج الأمم المتحدة في ميانمار. ولم يتضـح من الزيارة إلى أي مدى جرى تعميم الحد من مخاطر الكوارث والتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه عبر اسـتراتيجيات وخطط التنمية الحكومية أو إلى أي مدى

نفذت الحكومة مختلف سياسات ما بعد إعصار نرجس، بما في ذلك في حالات الكوارث الأخيرة مثل زلزال شويبو الذي ضرب البلاد في نوفمبر/تشرين الثاني 2012. والزيادة المتوقعة في وتيرة وحجم الظواهر الطبيعية الخطرة وأثرها المحتمل على استثمارات التنمية تجعل هذه المسائل ذات أهمية خاصة بالنسبة لوزارة التخطيط الوطني والتنمية الاقتصادية.

الحوكمة الرشيدة وتعزيز مؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان

42- شددت حكومة ميانمار، طوال فترة الزيارة، على الرغبة في إدخال الديمقراطية فضلا عن العمل الذي لا يزال يتعين القيام به. ويشمل هذا البرنامج الطموح المزيد من الإصلاحات الديمقراطية وبناء السلام وإعادة بناء الاقتصاد وضمان سيادة القانون، فضلا عن احترام التنوع الإثني والمساواة. والتغييرات التي حدثت حقيقية ولكن التحديات معقدة وعديدة، بما في ذلك ضعف القدرات المؤسسية والتقنية لصياغة السياسات وتنفيذها.

43- ويتناول إطار الحكومة للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي أهمية تعزيز "الحوكمة الرشيدة والحكومة النظيفة". ويسعى فريق الأمم المتحدة القطري إلى تعزيز الحوكمة الرشيدة ويهدف إلى تقديم تدخلات إيجابية ومستدامة لتحسين الحوكمة الشاملة والمنصفة لكل من النمو والحد من الفقر، بما في ذلك اقتراح عدد من الإجراءات فيما يتعلق بإصلاح الإدارة العامة، والوصول إلى المعلومات والشفافية، ومكافحة الفساد، وسيادة القانون والمشاركة.

44- وعلاوة على ذلك، يسلط اتفاق ناي بي تاو الضوء على التزام الحكومة "بتنمية ثقافة من الممارسات الديمقراطية التي تقر بحقوق الإنسان وتمكين المواطنين من خلال عمليات تشاركية"، لتعميق التشاور بشأن الأولويات والخطط الإنمائية عبر جميع مستويات الحكومة، والانخراط بقوة مع المجتمع المدني في نُهج تشاركية، بما في ذلك زيادة الاستماع إلى النساء والأقليات والمهمشين، وتعزيز سيادة القانون وتحسين إمكانية اللجوء إلى العدالة، وتعزيز الشفافية وفعالية البرامج الحكومية.

45- ويحدد الإطار الاستراتيجي للأمم المتحدة الحصائل الأربع التالية ذات الأولوية في هذا المجال: اتساق الأطر والسياسات القانونية الوطنية مع المعاهدات والمعايير والقواعد الدولية التي صدقت عليها؛ وحصول الفئات الضعيفة على الحماية الاجتماعية على قدم المساواة؛ وتعزيز النظم الإحصائية الوطنية؛ والمشاركة العامة في صنع قرارات السياسة العامة وتنفيذها، من أجل إعمال حقوق الإنسان وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

46- وتعمل عدة من وكالات الأمم المتحدة على دعم هذه الحصائل، بما في ذلك منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسف. ويعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشكل وثيق مع أصحاب المصلحة الوطنيين على إصلاح قطاع العدالة والدعم البرلماني.

47- ويُنظر إلى الحفاظ على الزخم من أجل تحقيق المزيد من الإصلاح في هذا المجال ذي الأولوية الاستراتيجية، بما في ذلك من خلال نهج قطاعي ومن خلال مواءمة قوية مع أولويات التنمية الوطنية، كمسألة حاسمة. وفي الوقت نفسه، يجب أن يظل تركيز فريق الأمم المتحدة القطري وفرادى الوكالات منصبا على المزايا النسبية لكل منهم وأن يكونوا قادرين على تحديد ما الذي سيقومون به وما الذي لن يقوموا به، وتقدير بعناية خطر إثقال الحكومة بالأعباء نتيجة وجود عدد كبير جدا من البرامج والمبادرات. ويعتبر التنسيق الوثيق مع المؤسسات المالية الدولية بشأن الإصلاح الإداري والحوكمة الرشيدة مسألة حاسمة.

المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

48- ميانمار دولة طرف في اتفاقية القضـــاء على جميع أشـــكال التمييز ضـــد المرأة. وكجزء من التزامها بالإصـلاح الاقتصـادي والاجتماعي، تعزز حكومة ميانمار تركيزها على المسـاواة بين الجنسـين وتمكين النسـاء والفتيات، وعينت إدارة الرعاية الاجتماعية التابعة لوزارة الرعاية الاجتماعية والإغاثة وإعادة التوطين لتكون نقطة اتصـالها فيما يتعلق بالشـؤون الجنسـانية. وعلاوة على ذلك، فإن الحكومة تقوم بإعداد تقريرها الجامع للتقريرين الرابع والخامس لاتفاقية القضـــاء على جميع أشـــكال التمييز ضـــد المرأة المقرر تقديمه في شـــهر أغســـطس/آب 2014، وتجري الانتهاء من خطتها الاســـتراتيجية الوطنية الأولى للنهوض بالمرأة (2012-2021)، التي تستند أساسا إلى منهاج عمل بيجين. وكان هناك أيضا عدد متزايد من منظمات المجتمع المدني التي تعمل من أجل تمكين المرأة.

49- وفي الآونة الأخيرة، قدم مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في بانكوك المعني بالمرأة، جنبا إلى جنب مع الفريق العامل المواضـيعي للأمم المتحدة المعني بالمسـاواة بين الجنسـين والذي يترأسـه صـندوق الأمم المتحدة للسكان، دعما للتحليل وبناء قاعدة دلائل، فضلا عن الاضطلاع بمشروعات محدودة للتوعية وبناء القدرات. وعلى الرغم من ذلك، فقد كان دعم الأمم المتحدة السياساتي في صياغة هذه الخطة الاستراتيجية محدودا. كما أن دعم الأمم المتحدة المؤسسي للمجتمع المدني ضعيف، وخاصة شبكة المساواة بين الجنسين. ومن الواضح أنه لا توجد حاليا إلا قدرات نسائية محدودة في مختلف الوزارات ومستويات الحكومة. ومن المهم إيلاء العناية الواجبة لحقوق المرأة وتمكينها في سياق جميع الإصلاحات الدستورية والقانونية والمتعلقة بالميزانية والإدارية الجارية حاليا.

50- وعلاوة على ذلك، ليس لدى هيئة الأمم المتحدة للمرأة حاليا مكتب قطري أو موظف مقره ميانمار ويترأس صندوق الأمم المتحدة للسكان الفريق العامل المواضيعي المعني بالمساواة بين الجنسين التابع لفريق الأمم المتحدة القطري. وميانمار أحد البلدان الثلاثة الأقل نموا المتبقية في إقليم آسيا والمحيط الهادئ التي لا يغطيها أي شكل من أشكال برامج هيئة الأمم المتحدة للمرأة أو مكتب للمشاريع – وبدلا من ذلك، تقدم برامج دعم محدودة من المكتب الإقليمي في بانكوك. ويتوقع الوفد أن يكون من الصـعب على هيئة الأمم المتحدة للمرأة أن تؤثر تأثيرا ملموسا على عملية الإصلاح الوطني في ميانمار أو تقدم مساعدة فعالة في تنسيق العمل على تحقيق المساواة بين الجنسين عبر فريق الأمم المتحدة القطري وهي وكالة غير مقيمة.

51- كما رأى الوفد أنه لا يوجد تركيز كاف على حصائل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في الإطار الاستراتيجي للأمم المتحدة 2012-2015، وأنه تُتخذ إجراءات محدودة لتعميم مثل هذا العمل عبر البرامج الإنمائية والإنسـانية لفريق الأمم المتحدة القطري. ولذلك، هناك حاجة إلى المزيد من البرمجة المشـتركة والنُهج المنســـقة في هذا المجال، على الرغم من أن هناك في الآونة الأخيرة بعض التطورات الإيجابية التي تحظى بالترحيب. وتقوم حاليا هيئة الأمم المتحدة للمرأة والفريق العامل المواضيعي المعني بالمساواة بين الجنسين الذي يترأسه صندوق الأمم المتحدة للسكان بإعداد تحليل لحالة المساواة بين الجنسين لدعم نشر الخطة الاستراتيجية الوطنية للنهوض بالمرأة، وستُعين هيئة الأمم المتحدة للمرأة قريبا مستشارا للشؤون الجنسانية في مكتب المنسق المقيم.

العمليات الإنسانية ودعم بناء السلام

52- أدى الصراع المستمر لستين سنة في ميانمار، وخاصة في المناطق الحدودية، فضلا عن الضعف الكبير أمام الأخطار الطبيعية إلى احتياجات إنسانية مستمرة وحادة في البلد. واستطاعت الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الإنسانية الأخرى زيادة إمكانية وصولها في البلد وتعزيز آليات تنسيق الشؤون الإنسانية في أعقاب إعصار نرجس في عام 2008، الذي دمر حوض أيياروادي. ومنذ عام 2011، أدت الإصلاحات الحكومية إلى زيادة إمكانية ومجال بناء السلام المستدام، واتفق على وقف إطلاق النار بين الحكومة و10 جماعات من بين 11 جماعة مسلحة نشطة في البلد، بما في ذلك في ولايات شن وشان وكايين. وتقدم عدة جهات مانحة ثنائية والأمم المتحدة دعما لوجستيا وتقنيا لمركز ميانمار للسلام الذي تأسس مؤخرا، والذي ينسق جميع مبادرات السلام ويهدف إلى أن يصبح "مركز خدمة جامع" للحكومات المانحة والمنظمات الدولية لدعم عمليات السلام من خلال التعاون من أجل التنمية في المستقبل.

53- وعلى الرغم من العلامات التي تفيد بالتقدم نحو تحقيق السلام في مناطق عديدة من البلد، فلا تزال هناك احتياجات إنسانية كبيرة، وخاصة في منطقتين من البلد، وهما ولايتا كاشين وراخين، حيث لا يزال الصراع مستمرا ونزحت داخليا أعداد كبيرة من الأشخاص. وبالإضافة إلى ذلك، هناك ما بين 000 300 و000 400 من اللاجئين وملتمسي اللجوء غير المسجلين من ميانمار في المخيمات ومراكز الإيواء في بنغلاديش والهند وماليزيا وتايلند نتيجة سنوات من الصراع.

54- وأُبلغ الوفد بأن الصراع المسلح الدائر بين جيش ميانمار وجيش استقلال كاشين وحلفائه أدى إلى أزمة إنسانية شديدة في ولاية كاشين وشمالي ولاية شان بما في ذلك التشريد والإضرار بالبنية التحتية وخسائر في الأرواح وسبل كسب العيش. وفي حين انخفض العنف منذ استئناف مفاوضات السلام في فبراير/شباط، استمر تشريد عدد كبير من الأشخاص، ووصل العدد الإجمالي للمشردين داخليا المسجلين في كاشين وشمالي شان إلى أكثر من 000 83 شخص، بما في ذلك 56 في المائة في المناطق الواقعة خارج سيطرة الحكومة. وأشار الوفد إلى شواغل الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الأخرى إزاء عدم إمكانية وصول الجهات الفاعلة الإنسانية بطريقة آمنة وبدون عوائق إلى جميع مواقع المشردين داخليا، وخصوصا قبل موسم الرياح الموسمية الذي يبدأ في مايو/أيار.

55- وزار الوفد ولاية راخين، ثاني أفقر منطقة في البلد، والتي نزح إليها أكثر من 000 120 شخص بسبب العنف الطائفي في عام 2012. وأحرقت العديد من المنازل وتعرضت عدة قرى للتدمير الكامل، ومعظمها من القرى المنتمية إلى السكان من المسلمين الذين يشكلون أغلبية السكان المشردين. وبعد ثمانية شهور، لا تزال التوترات مرتفعة. وبسبب الوضع الأمني، فصلت الحكومة بين السكان من المسلمين والبوذيين، وقيدت حرية تنقل السكان المسلمين.

56- وزار الوفد ستة من مخيمات المشردين داخليا، ولاحظ ظروف مختلفة، حيث كانت أسوأ الظروف وضوحا في أبعد المخيمات مثل مخيم إنغوي تشونغ. ولاحظ الوفد عدم كفاية الأغذية والمياه النظيفة، والنظافة الصحية والرعاية الصحية الأساسية والملابس. وأدت القيود الشديدة المفروضة على حركة المشردين داخليا إلى عدم إمكانية الوصول إلى أنشطة كسب العيش والخدمات الاجتماعية مثل الصحة والتعليم أو جعلت إمكانية الوصول إليها محدودة جدا. وسُلط الضوء على معالجة مشكلة أماكن الإيواء غير اللائقة باعتبارها مسألة ملحة

بشـــكل خاص، بالنظر إلى أن أمطار مايو/أيار ســـتؤدي إلى إغراق عدة من مواقع المخيمات. وتدعو الأمم المتحدة والشركاء الآخرين مع الحكومة إلى الحاجة إلى نقل موقع مخيمات معينة من أجل تجنب وقوع مأساة.

57- وعندما بدأت أزمة راخين لأول مرة في عام 2012، استجاب جهاز الأمم المتحدة الإنساني بسرعة، بالتعاون مع الحكومة والجهات الفاعلة الإنســـانية الدولية، لتقديم الأغذية والمياه والخدمات الأســـاســـية إلى السكان المتضررين. ولاحظ الوفد أن وكالات الأمم المتحدة تؤدي دورا أساسيا في المخيمات، ومع ذلك لا يزال هناك ميل إلى العمل الانفرادي، مما قد ينتج عنه الازدواجية والثغرات. وكانت هناك تحديات مســـتمرة تواجه تنسيق الشؤون الإنسانية، ولم يُستخدم نظام المجموعات حتى الآن استخداما كاملا في البلد. وبالإضافة إلى ذلك، قامت منظمات مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بعمل إنســـاني بحت في بعض المخيمات. وإذا استمر هذا الوضع الإنساني، سيكون على بعض وكالات الأمم المتحدة توضيح بعض الأدوار والمساعدة.

58- وفي الاجتماعات مع السلطات المختلفة في ناي بيي تاو، طُلب إلى الأمم المتحدة أن تبذل المزيد من الجهد في ولاية راخين. واستنادا الى ملاحظات الوفد، يتعين النظر بعناية في مسألة المساعدة الإنمائية المستدامة من الأمم المتحدة، ويتعين أن يسير ذلك جنبا إلى جنب مع حل سياسي يعالج الأسباب الجذرية للصراع. وإذا كانت الأمم المتحدة ستوسع نطاق المساعدات، ستكون هناك حاجة إلى النظر بشكل أوثق إلى الموارد والكفاءات الإضافية التي قد تكون مطلوبة لاستكمال الموارد الحالية التي تركز على المساعدة الإنسانية.

59- وعموما، لاحظ الوفد أهمية معالجة الوضـــع في راخين على وجه الســـرعة من خلال بناء الثقة والاتصالات وتدابير المصالحة. وأُبلغ الوفد بوجود لجنة ستقدم تقريرا يتضمن توصيات في المستقبل القريب.

60- وتطلعا إلى الأمام، أشار الوفد إلى ضرورة تجنب بقاء المشردين داخليا لفترات ممتدة في المخيمات وإلى الجمع بين نهج إنساني على المدى القصير مع تدخلات في الوقت المناسب تهدف إلى تهيئة وضع سياسي مستدام للصراع على المدى المتوسط إلى الطويل يؤدي إلى التنمية. وشدد الوفد على أهمية الأمم المتحدة في العمل تحت قيادة الحكومة على المستويين الوطني ودون الوطني، وإلى جانب جميع الجهات الفاعلة وأصحاب المصلحة، من أجل إعداد استراتيجيات شاملة لنهج طويل الأجل يعزز السلام ويعالج دوافع الصراع ويهيئ مرحلة انتقالية مستدامة نحو التنمية. وأشار الوفد أيضا إلى أهمية العمل بسرعة لضمان ألا ينتشر هذا العنف الطائفي إلى مناطق أخرى من البلد، مثلما حدث للأســـف بعد يومين فقط من نهاية الزيارة الميدانية، في ميختيلا، بمنطقة ماندالاي.

خامسا- النتائج الرئيسية

61- خلص الوفد عموما إلى أن فريق الأمم المتحدة القطري في ميانمار ملتزم للغاية ببناء حوار إيجابي وسلس بشكل متزايد مع الحكومة على جميع المستويات ودعم البلد في مرحلة انتقالية هامة. وقد أقر فريق الأمم المتحدة القطري بالحاجة الملحة إلى إعادة تحديد موقع منظومة الأمم المتحدة في ميانمار من أجل تحقيق المواءمة التامة مع الفرص التي توفرها عمليات الإصلاح التي تقوم بها الحكومة. وسلم الوفد بالبيئة المعقدة التي يعمل فيها فريق الأمم المتحدة القطري، ليس فقط بسبب التحول السياسي الجاري، ولكن أيضا بسبب مختلف التحديات والسياقات الإنمائية والإنسانية في أجزاء مختلفة من البلد. وأعرب الوفد عن تقديره لجهود فريق الأمم المتحدة القطري المبذولة لتلبية الطلبات الواسعة النطاق والتطلعات المنتظرة منه في هذا الوقت الحاسم، وأثنى على الموظفين عملهم بلا كلل، وخاصة في مناطق الصراع والاضطرابات.

62- وبسبب القيود السابقة التي كانت مفروضة على بعض أعضاء فريق الأمم المتحدة القطري، فإن مبادئ وآليات التنسيق الوثيق والبرمجة المشتركة بين الوكالات لا تزال في مراحلها المبكرة، وهناك حاجة إلى المزيد من العمل لتحسين وتعزيز التنسيق بين أعضاء فريق الأمم المتحدة القطري، فضلا عن التنسيق مع الحكومة والشركاء الآخرين في المجالين الإنمائي والإنساني. وفي هذه العملية، من الواضح أنه يتعين على الحكومة أن تأخذ زمام المبادرة فيما يتعلق بتنميتها الذاتية، وسيكون دور فريق الأمم المتحدة القطري، في الوقت نفسه، حاسما في دعم الملكية الوطنية.

63- وتطلعا إلى الأمام، وفي وسط مجموعة واسعة من مشاكل التنمية، حدد الوفد بعض المجالات التي تحتاج إلى اهتمام خاص على سبيل الأولوية من قبل الأمم المتحدة في ميانمار. أولا، وقبل كل شيء، هناك حاجة ماسة إلى تقديم دعم مستمر إلى الحكومة لاتخاذ الإجراءات الملائمة وفي الوقت المناسب لحماية كرامة الإنسان وتجنب خطر حدوث أزمة ممتدة للمشردين داخليا، وخاصة في ولاية راخين. وثانيا، من الضروري أن يوسع فريق الأمم المتحدة القطري نطاق مساعداته المقدمة إلى حكومة ميانمار في تحقيق أهدافها للحد من الفقر. وقد أعاق نقص البيانات الاجتماعية والاقتصادية الموثوقة قدرة الحكومة والأمم المتحدة على الاستجابة بفعالية لتحديات التنمية، ويجرى التعداد السكاني لعام 2014 – وهو أول تعداد سكاني في البلد منذ 30 سنة – في ظل تعاون وثيق بين الحكومة مع وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ويوفر فرصة حاسمة للأمم المتحدة لدعم الحكومة من أجل سد هذه الفجوة. ولا بد من توفير الاحتياجات المالية لإجراء التعداد السكاني في أقرب وقت ممكن. وثالثا، سيكون من الضروري بالنسبة لأعضاء الفريق القطري العمل معا من أجل التوصل إلى إطار مشترك يتواءم مع خطة التنمية الحكومية الخمسية القادمة، المقرر أن تبدأ في عام 2016.

سادسا- التوصيات

64- على أساس هذه البعثة، تُعرض التوصيات التالية على فريق الأمم المتحدة القطري في ميانمار، وعلى المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع واليونيسف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأغذية العالمي، بهدف إعلام وإثراء عملهم في الميدان ومداولات المجالس التنفيذية في المستقبل.

أ) ينبغي أن يواصل فريق الأمم المتحدة القطري في ميانمار تعميق مشاركته مع الحكومة في عملية الإصلاح في البلد، وضمان وجود برنامج دعم استراتيجي جيد التنسيق.

ب) مع ملاحظة أهداف الحكومة الرامية إلى خفض الفقر من 26 في المائة إلى 15 في المائة بحلول عام 2015 والخروج من قائمة أقل البلدان نموا، ينبغي للأمم المتحدة أن تساعد بشكل استباقي الحكومة في صياغة وتنفيذ استراتيجيات الحد من الفقر، استنادا إلى المجالات السياساتية الواردة في برنامج عمل اسطنبول لأقل البلدان نموا، وبما يتماشى مع الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات.

ج) بالإضافة إلى القضاء على الفقر، ينبغي للأمم المتحدة أن تواصل دعمها للحكومة في مجالات تعزيز الحوكمة الرشيدة والديمقراطية وسيادة القانون.

د) ينبغي أن يضطلع فريق الأمم المتحدة القطري بعملية تخطيط مشتركة، بالتشاور الكامل مع الحكومة، من أجل الإعداد لبداية إطار عمل كامل للأمم المتحدة في عام 2016 بعد إكمال الإطار الاستراتيجي الحالي.

وينبغي تقديم توجيهات وخيارات إلى الحكومة فيما يتعلق بالمضي نحو نهج أكثر اتساقا للأمم المتحدة لدعم أولويات التنمية الوطنية، بما في ذلك مبادئ وعناصر نهج توحيد الأداء.

هـ) مع التسليم بالتنسيق والحوار الجاريين الآن داخل فريق الأمم المتحدة القطري، يوصي الوفد بالاضطلاع بالمزيد من العمل لتنسيق اختيار مواقع المشروعات الميدانية وتوسيع نطاق البرمجة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة، فضلا عن تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية.

و) من أجل تعزيز الشراكة مع الحكومة، والحفاظ على الشرعية الهامة لمنظومة الأمم المتحدة في ميانمار، ينبغي أن يتطلع فريق الأمم المتحدة القطري إلى مواصلة تعزيز قنوات الاتصال والتعاون مع الحكومة والبرلمان؛ بما في ذلك ضمان رؤية وفهم عمل الأمم المتحدة في البلد وابقائهم على علم بأحدث برامج وخطط عمل التنمية. وينبغي أن تشمل هذه الجهود انخراطا أعمق على مستوى حكومة في الولايات/الأقاليم، وخاصة مع استمرار عملية اللامركزية. وينبغي توسيع نطاق الأفرقة العاملة القطاعية لتشمل مشاركة الحكومة.

ز) ينبغي للأمم المتحدة أيضا أن تواصل زيادة مساعدتها التقنية المقدمة إلى حكومة ميانمار وتنمية قدراتها، وخاصة لتعبئة الموارد الوطنية من أجل التنمية وزيادة ملكية الحكومة للبرامج والمشروعات. ويعتبر بناء قدرات الموارد البشرية في الحكومة مسألة ذات أهمية خاصة.

ح) يمكن تنمية المزيد من القدرات على المستوى دون الوطني من خلال العمل مع السلطات المحلية والسعي إلى تعزيز مشاركتها في عملية التنمية وملكيتها لها. وينبغي للأمم المتحدة أيضا أن تستمر في توسيع نطاق تعاونها مع أصحاب المصلحة الآخرين مثل المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص من أجل بناء قدرات هذه المؤسسات.

ط) ينبغي لفريق الأمم المتحدة القطري أن يواصل الانخراط الاستراتيجي في مشروعات التنمية على مستوى المجتمعات المحلية وأن يعزز مشاركة المجتمعات المحلية، وخاصة في المشروعات التي تسهم في تنمية المهارات وتمكين المرأة واستحداث فرص العمل. وينبغي أن يتم الانسحاب من أي من هذه المشروعات بطريقة تضمن استدامتها، بما في ذلك من خلال تمكين المجتمعات المحلية لمواصلة تشغيلها.

ي) إدراكا للروابط الوثيقة جدا بين التنمية وبناء السلام والإغاثة الإنسانية، يوصي الوفد بأن تولي الأمم المتحدة الأولوية لدعم جهود حكومة ميانمار الرامية إلى السلام الشامل والمصالحة الشاملة، بما في ذلك للأشخاص المتضررين من الصراعات في راخين وغيرها من المناطق الحدودية. وبالنظر إلى أن الأمم المتحدة ينبغي أن تركز على الفئات الأكثر ضعفا وتهميشا، هناك مناطق يتعين فيها على الأمم المتحدة أن تدرج فيها المزيد من المساعدات التقليدية في عملية بناء تقديم الخدمة. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن يضمن فريق الأمم المتحدة القطري أن تكون جميع المساعدات الإنسانية وعمليات التعاون الإنمائي محايدة ومراعية للصراعات، ولا تؤدي إلى تفاقم التوترات. وينبغي تعزيز المساعدة الإنسانية، وخاصة الرعاية الصحية، لضمان التغطية الثابتة لجميع مخيمات المشردين داخليا.

ك) ينبغي للأمم المتحدة، بالتعاون مع شركاء آخرين، أن تساعد الحكومة على تهيئة بيئة مواتية لزيادة إدرار الدخل وتحقيق النمو الشامل. ويمكن أن يكون الهدف من إحدى المبادرات هو زيادة الدعم المقدم لتحقيق التنمية الزراعية المستدامة للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والمتوسطة، لمساعدتهم على تحسين الإنتاجية وزيادة الربحية.

ل) بصفة عامة، ينبغي للأمم المتحدة أن تتجنب وضع برامج واسعة النطاق لتقديم الخدمات التقليدية وينبغي أن تدعو الحكومة إلى زيادة مواردها في الميزانية المخصصة للقطاعات الاجتماعية مثل الصحة والتعليم وبالتالي

تعزيز قدرة الحكومة. وهناك حاجة إلى آلية تنسيق فعالة في قطاع الصحة، وتعلم الدروس الإيجابية من قطاع التعليم.

م) ينبغي تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة باعتبارها مسألة شاملة عبر خطط وبرامج الأمم المتحدة في ميانمار، بما في ذلك من خلال الاستخدام الكامل لأدوات مثل خطة عمل المنظومة بأكملها ومؤشرات أداء فريق الأمم المتحدة القطري بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ("بطاقة درجات الأداء").

ن) من أجل اغتنام الفرصة الكاملة التي يتيحها السياق الحالي للإصلاح في ميانمار، وقبل انتخابات عام 2015، ينبغي النظر بجدية في بناء التواجد البرنامجي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في ميانمار في أقرب وقت ممكن، من أجل الدعوة بفعالية مع الحكومة لتعميم أبعاد المساواة بين الجنسين عبر جميع السياسات والتشريعات وتحسين المساءلة من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين، بالتعاون مع أعضاء فريق الأمم المتحدة القطري.

س) ينبغي للأمم المتحدة أن تبحث عن سبل لتعزيز الاستراتيجيات المتكاملة الرامية إلى الحد من مخاطر الكوارث، وبناء القدرة على الصمود والتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، بما في ذلك عن طريق تعميم مثل هذه المسائل عبر جميع البرامج والقطاعات، وإسداء مشورة سياساتية مباشرة وتنمية القدرات على جميع مستويات الحكومة. وينبغي إدراج المدخلات التقنية والدروس المستفادة من استراتيجية الأمم المتحدة الدولية للحد من الكوارث في بانكوك، ومن البلدان الأخرى في الإقليم التي نفذت بالفعل مثل هذه السياسات.

ع) بالنظر إلى أن ميانمار لديها إحدى أعلى نسب وفيات الأمهات في إقليم شرق وجنوب شرق آسيا، على الأمم المتحدة أن تساعد الحكومة في بناء القدرات الوطنية والمحلية فضلا عن تعبئة الموارد، وذلك للحد من وفيات الأمهات في البلد. وينبغي النظر في تنظيم الأسرة كإحدى أهم الوسائل للحد من وفيات الأمهات.

ف) من أجل تعزيز نمو الأطفال، ينبغي للأمم المتحدة أن تركز اهتمامها بشكل خاص على تنمية قدرات الحكومة على تحسين تعليم الأطفال، والاستثمار في تحسين صحة الأطفال وتعزيز آليات حماية الطفل. وبالنسبة للشباب، ينبغي أن يكون التعليم والتدريب المهني والتدريب على المهارات وفرص العمل من مجالات التركيز ذات الأولوية.

ص) من أجل الاستفادة من معرفة بلدان الجنوب وتجاربها الناجحة والدروس المستفادة منها، ينبغي لفريق الأمم المتحدة القطري أن ينشئ فرقة مهام لتحديد وتيسير مبادرات التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي التي تقوم بها وكالات الأمم المتحدة في جميع المناطق، والتي يمكن أن تكون مفيدة لدعم السياسات والأولويات الإنمائية لحكومة ميانمار.

ق) استنادا إلى نجاح منتدى التعاون الإنمائي لميانمار المعقود في يناير/كانون الثاني 2013، ينبغي لفريق الأمم المتحدة القطري أن يواصل إضفاء الطابع الرسمي على هياكل التنسيق بين المانحين، وضمان وجود آليات واسعة وشاملة تقودها الحكومة. وينبغي أن تكون هذه الآليات شفافة وخاضعة للمساءلة أمام الحكومة. ويمكن للأمم المتحدة أيضا أن تؤدي دورا رئيسيا في الدعوة إلى زيادة وفعالية المساعدة الإنمائية الرسمية وتعبئتها.

ر) مع استمرار تطور الوضع الإنمائي في ميانمار، ينبغي أن تكون الأمم المتحدة والشركاء في التنمية على استعداد لدراسة أساليب التمويل القائمة لضمان أن تحقق أقصى قدر من الكفاءة والفعالية والقيمة مقابل المال. وحيثما يكون ذلك مناسبا، ينبغي إعداد أساليب خروج الأمم المتحدة الاستراتيجي وتنفيذها.

ش) نظرا لأهمية الحفاظ على قدرات جيدة بين الموظفين المحليين، هناك حاجة إلى النظر في تنقيح جداول الأجور المحلية عبر جميع الوكالات.

ت) ينبغي أن يكون تحسين البيانات والإحصاءات الوطنية، بما في ذلك تعزيز قدرات الحكومة في مجال الإحصاء، مسألة ذات أولوية لفريق الأمم المتحدة القطري. وهناك حاجة، على وجه الخصوص، إلى تحليل أعمق لأوضاع مجتمعات الأقليات الإثنية وتصنيف البيانات بحسب هذه المجتمعات المحلية من أجل الحصول على صورة كاملة للتحديات الإنمائية المختلفة للغاية التي تواجه ميانمار في وقت واحد وتلبية احتياجات السكان الأكثر ضعفا. ومن الضروري تمويل التعداد السكاني لعام 2014 بالقدر الكافي، والانتهاء منه في الوقت المناسب.

ث) ينبغي أن تهدف وكالات الأمم المتحدة إلى تنسيق نظم لوجستيات توريد وتوزيع السلع، وتنسيق الممارسات والخدمات والمنشآت التجارية الأخرى، حيثما يمكن، على النحو المبين في الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات.

خ) تواجه بعض المشروعات المشمولة بالزيارة الميدانية مشاكل تقنية، وتتطلب اهتماما فوريا لإكمالها بنجاح. ونقلت هذه المشاكل إلى علم الوفد الزائر مباشرة من قبل المستفيدين من المشروعات، ووجهت رسائل إلى فريق الأمم المتحدة القطري. ويوصي الوفد بإيلاء الاهتمام الفوري اللازم لحل هذه المشاكل.